

تداعيات جائحة الكورونا على العولمة

The repercussions of globalization on the pandemic Koruna

ميلوى صالح¹

طالب دكتوراه؛ مخبر تقييم الادارة و الاداء المؤسسي ؛ جامعة د مولاي الطاهر سعيدة (الجزائر)

milouaabelatif@gmail.com

أرزي فتحي

استاذ التعليم العالي ؛ مخبر مناجمت الافراد و المنظمات ؛ جامعة د مولاي الطاهر سعيدة (الجزائر)

fethi.arzi @ gmail.com

قُدم للنشر في : 2020.09.01 / قُبِلَ للنشر في : 29-04-2021

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى إلى تسليط الضوء على التحولات في العلاقات الاقتصادية في ظل جائحة الكورونا و كذا اثار الصدمة على دول العالم، فهي بمثابة عنوان مرحلة وسيمة العصر، جاءت في خضم دورة العولمة الحديثة التي شهدت سلسلة من الضربات منذ الأزمة المالية 2008-2009 منها : أزمة الديون الأوروبية، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وإن صعود الشعبوية في العديد من البلدان يميل أكثر نحو التحيز المحلي. ان المذبحة الاقتصادية والمالية التي أحدثها الوباء يمكن أن تترك ندوباً عميقة على الاقتصاد العالمي. و التي صعبت من دور البنوك المركزية كخط الدفاع الاول لمواجهة تحدي العولمة المالية و الذي يندرج في اطار حزم الانقاذ العديدة التي انتهجتها مختلف الدول للتخفيف من التداعيات العويصة للجائحة.

سوف تسرع جائحة كورونا من التغيير الذي كان قد بدأ بالفعل: الابتعاد عن العولمة المتمركزة في الولايات المتحدة إلى عولمة أكثر مركزية في الصين، و يرهن مستقبل العولمة ويدعم مقولة **التحدي الصيني للأولوية الأمريكية** كما جاء في كتاب " هل فازت الصين" لكيشور محبوباني ، و التاريخ سوف يكتبه المنتصرون على الجائحة.

الكلمات المفتاحية : جائحة كورونا ، العولمة المالية والاقتصادية ، البنوك المركزية.

تصنيف JEL: G01 ,F60,E58 .

¹ ميلوى صالح ، milouaabelatif@gmail.com

Abstract :

his study aims at highlighting the shifts in economic relations under the pandemic Koruna and as well as the effects of trauma on the countries of the world, they serve as a stage and komely era title, it came in the midst of the modern cycle of globalization, which has seen a series of strikes since the 2008-2009 financial crisis, including: European debt crisis, Britain's exit from the European Union, trade war between the United States and China. Although the rise of populism in many countries tend more towards local bias.

The economic and financial carnage caused by the epidemic can leave deep scars on the global economy. Which made it difficult for the role of central banks as a first line of defense to face the challenge of globalization and finance, which falls within the framework of the many rescue packages adopted by the various countries to mitigate the consequences of the severe pandemic.

Haste will be a pandemic corona of the change that had already begun: to move away from globalization, based in the United States to the globalization of more centralized in China, and encumber the future of globalization and supports the argument the Chinese challenge to US priority as stated in the book "Is China won" Kishore Mahbubani, and history It will be written by the victors on the pandemic.

keywords : Pandemic króna, financial and economic globalization, the central banks.

Jel Classification Codes: E58 , F60 G01.

مقدمة :

ان الانتشار السريع لفيروس كورونا ، شكل ضربة موجعة للاقتصاد العالمي لهذا العام ، و سيكون أسوأ من الازمة التي شهدها العالم بين عامي 2008 و 2009 ، حيث أن جل توقعات المؤسسات المالية ، و أصحاب البنوك و الاقتصاديين لا تحمل لمحة إيجابية بشأن الافاق المستقبلية للاقتصاد.

من الواضح أن العالم لم يستوعب الدروس بالرغم من أنتهاجه نظام المرونة بعد الازمة المالية لعام 2008، الذي اعتبر نظاما ماليا مترابطا يتجلى فعالا في الظاهر بامتصاصه الصدمات المالية الصغيرة لكنه كان هشاً من الداخل و لم يصمد أمام هاته الجائحة ، و كانت هناك أثار سلبية على جل القطاعات الاقتصادية الحيوية في العالم سيما الانكماش الاقتصادي و الكساد ، و الملح المالي في الاسواق المالية نتيجة الانخفاض الحاد لقيمة الاسهم ، و ارتفاع البطالة ، و انخفاض الإيرادات الضريبية و كل هذا نتج عنه انخفاض معدلات النمو، وكانت هذه التحولات في هيكل العلاقات الاقتصادية بمثابة مسمار آخر في نعش العولمة بعد ظهور موجة جديدة من العولمة و التي اطلق عليها اسم الموجة الرابعة من العولمة 4.0 Globalisation التي كانت بمثابة تمهيد لمرحلة جديدة من العولمة الاقتصادية و المالية كما اشار اليها منتدى دافوس.

و من خلال ما سبق تتجلى الإشكالية البحثية فيما يلي :

هل هي بداية النهاية للعولمة المالية و الاقتصادية؟ ، و اذا صح ذلك فإلى اين تقودنا هذه التحولات بعد انتهاء جائحة الكورونا ؟ ، و ماهي طبيعة الاقتصاد العالمي الجديد ؟

الفرضيات : كإجابة أولية على هذه الاشكالية ، يتم صياغة الفرضيات التالية :

- ✓ ستقضي جائحة الكورونا على ما بقي من العملة و ستحد منها، و سيضعف المنطق الذي يستند اليه دعاء الانفتاح المالي و الاقتصادي.
- ✓ عودة الدول الى الانغلاق التجاري و الاقتصادي يفسره اخفاق العملة في احتواء اثار الجائحة و في التعاون في ما بين الدول.
- ✓ توجه دول العالم الى إيجاد بديل للعملة او الى تغيير طبيعة النظام الاقتصادي العالمي.

أهمية البحث :

ان التفكير الجدي في استقرار النظام الاقتصادي العالمي يعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين و الساسة و صناع القرار في ظل جائحة الكورونا ، التي زعزعت النظام المالي العالمي الامر الذي تطلب اعادة رسم معالم عملة جديدة ، لذا وجب ان يخصص لها حيز واسع من البحوث و الدراسات الاكاديمية ، لتقييم اثار الجائحة و إيجاد بديل لمرحلة ما بعد الوباء .

أهداف البحث :

تهدف الورقة البحثية إلى :

- تسليط الضوء على التحولات الجديدة في هيكل العلاقات الاقتصادية في ظل انتشار وباء الكورونا.
- تسليط الضوء على اثار صدمة ازمة الكورونا على الاقتصاد العالمي.
- الاستفادة من خطط الانقاذ (حزم الانقاذ) الدولية في التخفيف من اثار الصدمة المالية.
- الاشارة إلى الابتعاد عن العملة المتمركزة في الولايات المتحدة إلى عملة أكثر مركزية في الصين.

منهجية البحث :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم التطرق إلى تشخيص و جمع معلومات حول فيروس كورونا المستجد كإطار نظري ، كما تم الاستعانة بالإحصائيات لتوضيح أثار الصدمة المالية للجائحة ، وتسليط الضوء على حزم الانقاذ المتخذة من طرف دول العالم للاستفادة منها في الجزائر.

محاور الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين، حيث نسلط الضوء بداية على مفهوم جائحة كورونا بالتطرق لماهية فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 (المحور الأول) ، ثم ابراز تداعيات الجائحة على الاقتصاد عامة و العملة خاصة ، بإعطاء لمحة عن العملة بمفهومها الواسع و علاقتها بالجائحة ، و بعدها نقف على تشخيص اثار الصدمة التي احدثتها على الاقتصاد العالمي ثم التطرق لمختلف الإجراءات و الآليات المتخذة (حزم الانقاذ) للحد من شدة الازمة المالية التي فرضتها الجائحة (المحور الثاني) و اخيرا الامام بمخاطر و اثار الجائحة على مستقبل العملة.

أولا : جائحة كورونا

تعريف : ان مفهوم الجائحة هو مفهوم واسع و يشمل تفشي وباء (فيروس) كورونا الفتاك في انحاء العالم ، و اجتهد العلماء في إيجاد مصطلح لغوي عربي لمصطلح Pndemie فلم يجدو سوى مصطلح الجائحة.

(أ) **تعريف الجائحة اصطلاحا :** في كتب الطب (منظمة الصحة العالمية، 2020) ، يعني الانتشار الواسع لمرض

من الامراض ، و عند الفقهاء الجائحة تدل على النابتة تحمل بمال الفرد فتقضي عليه.

ف نظرا للأثار الكبيرة للوباء (فيروس كورونا) صنف في اطار جائحة و عليه يمكن ان نعرف هذا الوباء على النحو الاتي :

تعريف فيروس الكورونا كوفيد 19 : انه فيروس معدل ينتقل ما بين البشر² اعراضه تشبه اعراض الأنفلونزا :

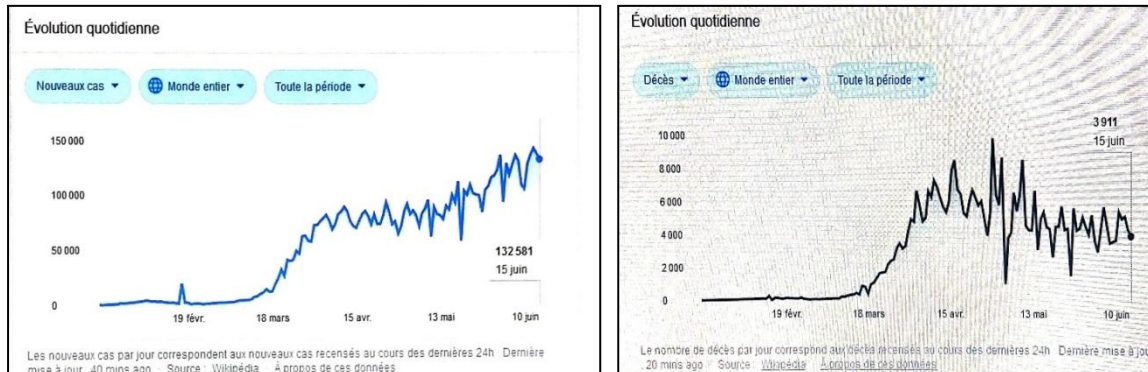
- ضيق في التنفس.
- إحتقان الحلق.
- السعال، و الصداع.

تطور هذا المرض يؤدي الى اعراض وخيمة على جسم الانسان كالالتهاب الرئوي الحاد الذي يمنع الأكسجين من الوصول الى الدم و تكون نتيجته الوفاة ، هذا المرض شديد العدوى، و ينتقل من شخص لأخر بسرعة ، و شل القطاع الصحي لكبرى بلدان العالم بارتفاع

عدد الضحايا بشكل رهيب (وزارة الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات ، 2020)³ ، الامر الذي ادى الى اعلان طوارئ في القطاع ، وزادت عدد الاصابات ولازال العالم يصارع الجائحة لغاية يومنا هذا حسب ما يوضحه المنحنين الآتيين:

الشكل رقم 02 : منحني عدد الاصابات في العالم إلى غاية 15 جوان 2020

الشكل رقم 01 : منحني عدد ضحايا الوباء في العالم إلى غاية 15 جوان 2020



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على : منشورات <https://www.google.com/search?client=firefox-b-> على الموقع : [d&q=cas+coronavirus+monde](https://www.google.com/search?client=firefox-b-)

أعتبر فيروس كورونا وباء عالمي حسب رأي المختصين ، لم يكن متوقع حدوثه ، ولم تتمكن اي دولة من تجنب اثاره السلبية و انعكاساتها على اقتصاداتها ، على غرار الجزائر التي عانت من ويلات هذا الوباء ، و اعتبرته قوة القاهرة ، كما جاء في مذكرة موقعة من قبل وزير العدل موجهة للسلك القضائي (2020/7، 2020) .

سرعان ما تحولت جائحة كوفيد 19 ، من ازمة صحية الى ازمة اقتصادية و مالية ، على خلاف سابقاتها فهي بمثابة أزمة مستوردة من القطاع الصحي ظهرت تداعياتها على الدول نظرا للإجراءات المتخذة من حجر و عزل و ترتبت عنها مشاكل مالية ، نظرا للتكاليف الباهضة لمحاربة الوباء. ³ في 19 مارس 2020 ، أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة وباء كوفيد 19 ، مما يجعله أول وباء عالمي يتم الإعلان عنه في تاريخها. في 15 يونيو 2020 ، أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة وباء كوفيد 19 ، مما يجعله أول وباء عالمي يتم الإعلان عنه في تاريخها. في 15 يونيو 2020 ، أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة وباء كوفيد 19 ، مما يجعله أول وباء عالمي يتم الإعلان عنه في تاريخها.

وحتى الآن من غير المعروف ما هي الآثار التي ستركها تفشي الفيروس على الاقتصاد العالمي ، لكن المؤكد أنه يواصل تمزيق الروابط التجارية والانسحاب السلس للسلع والبضائع والخدمات بين الدول والقارات. وهي الروابط التي بنتها العملة خلال عقود من الزمن . لكن هل سيقضي الفيروس على ما بقي من العملة ويعيد الدول إلى الانغلاق التجاري والاقتصادي الذي يدعو له سياسة العالم.

ثانيا: تداعيات جائحة كورونا على العولمة 2-1 بادي ذي بدء سوف نعرض على اعطاء لمحة عن العولمة :

تعد العولمة من المفاهيم التي لم يتم الإجماع والاتفاق على مفهوم معين لها، لذلك فقد تعددت التعريفات لمفهوم العولمة وعرفها كلاً من الباحثين والدارسين حسب وجهة نظره ورؤيته، فعرفها فاضل بأنها أبرز التطورات الاقتصادية التي حصلت على مستوى العالم وتحديداً في الدول المعاصرة، وتزايد الاهتمام بأفكارها ومضامينها في فترة الثمانينات من القرن الماضي مع ضرورة الإشارة إلى أن جذور العولمة تمتد إلى أبعد من ذلك بكثير، إلا أنها تعد نتيجة لتطور النظام العالمي الجديد الذي برز بعد انحيار الاتحاد السوفياتي. وذكر ساندو أن العولمة ظاهرة اقتصادية وفكرية واجتماعية وسياسية اجتاحت العالم، وتحمل بين طياتها الكثير من الأمور وغالباً ما تكون غير متوقعة عواقبها .

وفي بعض الدراسات والتي تعتبر الأكثر حدة في توضيحها لمفهوم العولمة حيث اعتبرت أن العولمة تقتضي فقدان الدولة أو التنازل عن سيادتها الوطنية، وأن تصبح عضواً في المنظمات الدولية والعالمية والشركات المتعددة الجنسيات؛ وذلك انطلاقاً من أنه يجب إزالة الحواجز والحدود . كما أنها تعد المقدرة على التعامل مع العالم كوحدة واحدة ولكن مع مفارقة التعامل من خلال أشخاص ينتمون إلى ثقافات مختلفة، لذلك فإن العولمة تتطلب قاطرة إنسانية جديدة تدير الشركات بحيث تصبح قادرة على التعامل مع مفارقات عديدة مثل اقتصاديات الحجم الكبير على المستوى العالمي مقابل الاهتمام المتزايد بتلبية المتطلبات المحلية، والبنى الفكرية العالمية مقابل البنى الفكرية المحلية، والتركيز على النوعية والسرعة. ومن هنا فإن العولمة جاءت بهدف دمج اقتصاديات العالم المختلفة وهي التكامل بين الشعب والحكومة والشركات من مختلف البلدان والقطاعات.

2-2 العصر الذهبي للعولمة :

إذا كان للعولمة الاقتصادية جذور تعود إلى القرن 15 حسب العديد من الدراسات ، فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبياً فعمرها لا يتجاوز 40 سنة على أكثر تقدير. حيث تتمثل في ذلك التشابك و الترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية و المالية لمختلف الدول . ويمكن التطرق لمرحلة ساطعة التي مرت بها العولمة (محفوظ، 2002) ، كما أشارت مجلة "الإيكونوميست" في عدد حديث لها، أن العصر الذهبي للعولمة الاقتصادية كان خلال الفترة 1990-2010، حيث شهد العالم توسعاً كبيراً ومتسارعاً في النشاط الاقتصادي، وازدهاراً غير مسبوق في الحركة الدولية للبضائع والسلع ورؤوس الأموال.

وكان ذلك نتاج تراجع تكاليف نقل البضائع والسلع، وتكاليف المواصلات والاتصالات، والتخفيضات الكبيرة في الرسوم الجمركية حول العالم، هذا بجانب أن التعاملات المالية الدولية كانت أكثر تحرراً، وقامت الولايات المتحدة بلعب دور بارز في تأمين طرق التجارة وقنوات نقل رؤوس الأموال.

وأدت تلك الظروف إلى ارتفاع الصادرات إلى ما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما أنها وفرت فرصاً كبيرةً للاقتصادات المتقدمة في غرب أوروبا واليابان لتحقيق نمو غير مسبوق، ومكنت الاقتصادات الصاعدة، ولا سيما دول البريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا)، من دفع التجارة العالمية إلى مستويات غير مسبوقة.

لكن تغير هذا المشهد الإيجابي كثيراً خلال العقد الأخير، ولا سيما لدى اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي كانت نتيجة سياسات التحرير المالي، والانفتاح السريع لحساب راس المال في هذه البلدان، والذي تزامن مع الركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة منذ بداية سنوات التسعينات (Pavoiné, 1994) . حيث وأكب الاقتصاد العالمي حالة من التزدي لم يشهد لها مثيلاً منذ عقود، فتراجعت وتيرة نموه، وتراجع زخم حركة السلع والبضائع عبر الحدود، وانخفضت وتيرة تدفق رؤوس الأموال بين الدول.

وقد حاولت مجلة "الإيكونوميست" تفسير هذه الظاهرة، فسأقت لذلك عدة أسباب، أهمها: توقف تكاليف النقل والمواصلات والاتصالات عن الانخفاض، وتحول النشاط الاقتصادي الدولي إلى التركيز على الخدمات بدلاً من الصناعة، مع العلم بأن الخدمات ليست سهلة الحركة عبر الحدود كالمسلع، بجانب اكتشاف الشركات الكبرى أن التمدد الزائد عن الحد في الدول الأخرى يحتاج الكثير من الأموال في وقت يمكن فيه للمنافسين المحليين تحقيق الأرباح بتكاليف أقل.

وآخر الأسباب التي ساقته المجلة هو أن "المصانع الصينية أصبحت أكثر قدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، ما تسبب في انخفاض حاجتها لاستيراد مدخلات الإنتاج."

لكن ليست هذه كل الأسباب من دون شك، بل هناك سبب آخر، كان له الدور الأكبر في إفقاد الاقتصاد العالمي زخمه، وهو التحول الكبير في نهج تعامل الدول مع الأزمات الاقتصادية والتجارية. فعلى مدار العقد الأخير، أصبحت الدول أكثر ميلاً إلى التنازع التجاري فيما بينها، وعملت على إغلاق أسواقها كأداة لحماية مصالحها الاقتصادية المباشرة.

وهذا ما توضحه تقارير "مراجعة سياسات التجارة العالمية" التي تُصدرها منظمة التجارة العالمية، التي تؤكد أن الرصيد العالمي من السياسات المقيدة للتجارة يشهد تزايداً مستمراً منذ عام 2008.

ويأتي ذلك على النقيض من القناعة بأن فتح الأسواق يُعزز فرص نمو الاقتصاد العالمي، وكجزء منه تنعزز فرص النمو والتوسع للاقتصادات الوطنية، وهي القناعة التي ظلت المنظمات الاقتصادية الدولية تعمل على ترويجها طوال سبعة عقود سابقة.

3-2 العولمة المالية ودورها في وقوع الأزمات المالية :

كثيراً ما ينظر إلى العولمة المالية على أنها السبب في حدوث الاضطرابات في الأسواق الناشئة، وكثيراً أيضاً ما دافع أنصار العولمة، باعتبار الاختلالات الاقتصادية القاعدية في هذه الأسواق هي السبب الرئيسي وراء حدوث الأزمات، لكن دراستنا سنتطرق باعتبار أن العولمة المالية هي أحد العوامل المساهمة في حدوث الأزمة، ثم في مرحلة لاحقة كعنصر مساعد في توسيعها وانتشارها.

فالأزمات المالية و نظراً للآثار الحادة والخطيرة التي يمكن أن تترتب عنها، والتي تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول المعنية، كانت ولا زالت من أهم المواضيع إثارة للجدل والنقاش، وقد أدى تكرارها وتوسع نطاقها عقب التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي بعد وقف العمل بنظام سعر الصرف الثابت وفك الارتباط بقاعدة الذهب عام 1971 إلى تنامي الشكوك حول مزايا العولمة المالية، واعتبارها بمثابة التربة الخصبة لنمو الأزمات وانتشارها، كما أصبحت الأزمات المالية تشكل مصدراً للقلق وتحدياً كبيراً أمام متخذي القرارات على المستويين الوطني والدولي، حيث أن سرعة حركة رؤوس الأموال في الانتقال من بلد لآخر مع تطور وفعالية الاتصالات العالمية، قصر بشكل معتبر في الآجال التي ينتهي فيها المسؤولون للتفاعل والتصدي لتلك الأزمات، كما أنه وبفعل عولمة الأسواق المالية وكنتيجه للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده مختلف الدول، أصبحت الأزمات المالية أكثر تكراراً، كما أصبحت تنتقل من سوق لآخر بفعل ظاهرة العدوى المالية (الحضيري، 1990).

لقد شهد العالم الاقتصادي العديد من الأزمات والانحيارات المالية خاصة في اقتصاديات الأسواق الناشئة كأزمة المكسيك، أزمة جنوب شرق آسيا، روسيا، البرازيل، تركيا، الأرجنتين، والأزمة المالية لعام 2008 - 2007 والتي كانت نتيجة سياسات التحرير المالي، والانفتاح السريع لحساب راس المال في هذه البلدان (aglietta, 2005).

2 - 4 موجة رابعة للعولمة Globalization 4.0 ، هل تكون بداية النهاية للعولمة الاقتصادية و المالية ؟

يشهد العالم منذ فترة تحولاً في هيكل العلاقات الاقتصادية للدول، بما في ذلك حركة السلع والبضائع، وحركة الأيدي العاملة، وحركة رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، وما إلى ذلك من أبعاد. وقد تناول منتدى دافوس الأخير هذا الأمر، حيث ذكر إن التحولات التي

يشهدها الاقتصاد العالمي الآن ليست إلا موجة جديدة من العولمة، وأطلق عليها اسم "الموجة الرابعة من العولمة Globalization 4.0".

ولا ريب في أن ما يشهده العالم الآن من اختفاء ظواهر اقتصادية وولادة ظواهر جديدة، يؤذن بانتهاء مرحلة في تاريخ تطور النظام الاقتصادي العالمي، وبداية مرحلة جديدة، ذات خصائص وميزات جديدة.

لكن التساؤل الأكثر إلحاحاً الآن هو: هل من الممكن اعتبار ما يطلق عليه "الموجة الرابعة من العولمة Globalization 4.0" بمثابة تمهيد لمرحلة جديدة من العولمة الاقتصادية بالفعل، كما قال منتدى دافوس؟ أم إنها تُعد بداية النهاية بالنسبة للعولمة برمتها؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أين تقودنا هذه التحولات؟

غير أنه حالياً في ظل انتشار الجائحة تغيرت الموازين، وكانت سبباً محورياً في بزوغ الأزمة المالية وفي هذا الشأن، يرى الخبير الاقتصادي الأستاذ في جامعة "لندن سكول أوف إيكونوميكس"، فيليب ليغرين، أن "أزمة كورونا ستحدّ من العولمة، وستضعف المنطق الذي يستند إليه دعاة الانفتاح الاقتصادي وإزالة الحدود التجارية بين الدول والانسحاب الحر للسلع والخدمات الذي كان قائماً بينها (مهدي، 2020)".

بشرت الحرب العالمية الأولى والكساد الاقتصادي العالمي في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي بزوال حقبة سابقة من العولمة. بصرف النظر عن عودة الحواجز التجارية وضوابط رأس المال، هناك تفسير مهم لهذا الزوال وهو حقيقة أن أكثر من 40 في المائة من جميع البلدان في ذلك الوقت دخلت في حالة تخلف عن السداد، مما أدى إلى انقطاع العديد منها عن أسواق رأس المال العالمية حتى الخمسينيات أو بعد ذلك بكثير.

وفي الوقت الذي انتهت فيه الحرب العالمية الثانية، كان نظام بريتون وودز الجديد يجمع بين القمع المالي المحلي وضوابط واسعة النطاق لتدفقات رأس المال، مع تشابه ضئيل مع الحقبة السابقة للتجارة والتمويل العالميين، وقد تكون فترات الركود الناجم عن الوباء عميقة وطويلة، كما هو الحال في الثلاثينات من القرن الماضي، ومن المرجح أن ترتفع التخلف عن السداد.

واجهت دورة العولمة الحديثة سلسلة من الضربات منذ الأزمة المالية 2008-2009 منها: أزمة الديون الأوروبية، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وإن صعود الشعبوية في العديد من البلدان يميل أكثر نحو التحيز المحلي، ضف الى ذلك ظهور فكرة ازالة العولمة "La Démondialisation" التي نادى بها مفكرين و كتاب، تبعا للأثار السلبية للعولمة الاقتصادية و المالية داعين الى ضرورة التخلي عن الحرية المطلقة و العودة للحماية، و يشير مصطلح "La Démondialisation" إلى تفكيك العولمة، تراجع العولمة، إزالة العولمة أو تقلص العولمة أي فقدانها لطابعها العالمي و يمكننا التمييز بين إزالة العولمة ومواجهة العولمة، كون المشروع الأول مشروع سياسي بناء، والثاني هو موقف ثابت يشمل سلسلة من الآراء.

أما بالنسبة لأصل المصطلح فينسب إلى "Walden Ballo" وهو عالم اجتماع فلبيني نشر في سنة 2002 كتابا بعنوان "De globalization, ideas for a New World Economy", بمعنى "إزالة العولمة أفكار لاقتصاد عالمي جديد" حيث استخدم هذا المصطلح للتنديد بهيمنة المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وانتقاد الحرية المطلقة للتجارة العالمية وللحرير المالي والدعوة إلى نموذج بابل. (Le dico du commerce international, 2020)

وورد المصطلح مرة أخرى كعنوان لكتاب سنة 2011 للكاتب الفرنسي " Jacques Sapir " وحمل الكتاب عنوان " La "démondialisation" وذكر المصطلح أيضا وفي نفس السنة في كتاب لـ " Montebourg Arnault " تحدث عنوان " Votez pour la démondialisation " .

فحسب الكاتب (Jacques Sapir) فإن للعولمة السلعية آثار سلبية على البيئة لأنها لا تخدم التنمية المستدامة هذا من جهة و من جهة أخرى فإن الحرية الاقتصادية أدت إلى إعادة توزيع القيمة المضافة لمصلحة رأس المال على حساب العمل مما أدى إلى زيادة تفكير الطبقة الفقيرة وزيادة غنى للطبقة الغنية في الاقتصاديات المتقدمة ؛ كما أن العولمة المالية شجعت نمو المضاربات المالية التي أدت إلى تعميق الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي ما تسبب في تكرار الأزمات المالية و التي أظهرت عيوب العولمة وقدم اقتراحات في مجال تفكيك العولمة و زوالها .

أما بالنسبة للدول النامية فإن حرية انتقال رؤوس الأموال تسببت في تشويه الاستهلاك، حيث انجذبت هذه الأموال إلى تمويل الاستثمارات غير المجدية للاقتصاد (Jacques Sapir, 2011) . و في سنة 2017 قام الكاتب " Finbarr Liversey " و هو محاضر في جامعة كامبريدج بإصدار كتاب بعنوان " من العالمي إلى المحلي : صنع الأوضاع و نهاية العولمة " :

"From Global To Local : The Making of Things and the End of Globalisation" حدي بين أن التغير التكنولوجي وتفضيلات المستهلكين والتحديات البيئية والشعور بالوطنية توجه تحولا من العولمة الإنتاجية إلى عصر التوطن، فالتجارة العالمية في السلع ستبطل و لكنها لن تنتهي نتيجة نقل الشركات لإنتاجها بالقرب من زبائنها . و تكمن أهمية كتاب " Liversey " في المساعدة على فهم وتوقع الاناميكيات المتغيرة للترابط الاقتصادي العالمي الجديد، كما أنه يوضح وبشكل دقيق المحددات التي تقوم عليها العولمة سواء كان هناك نمو أو تقلص للعولمة و لكن الأكيد أنه في السنوات القادمة سيكون هناك نوع جديد من العولمة (ساكس،، سبتمبر 2017)

ثالثا – آثار جائحة الكورونا على العولمة (مسمار اخر في نعش العولمة):

لكن مع تفشي الفيروس في مجمل دول العالم ، بدأت نظرة مجتمع الأعمال وأسواق المال تتغير تجاه الفيروس، خاصة بعد أن صنفته منظمة الصحة العالمية في خانة "الوباء الخطير" .

وحتى الآن من غير المعروف ما هي الآثار التي ستركها تفشي الفيروس على الاقتصاد العالمي، لكن المؤكد أنه يواصل تمزيق الروابط التجارية والانسحاب السلس للسلع والبضائع والخدمات بين الدول والقارات . وهي الروابط التي بنتها العولمة خلال عقود من الزمان .

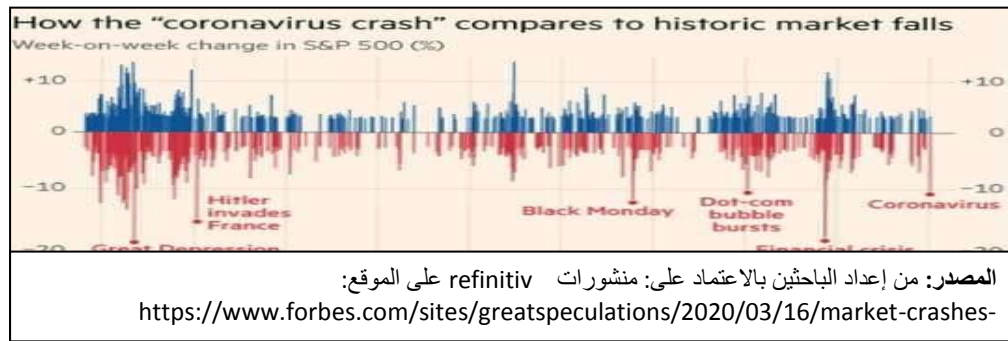
لكن هل سيقضي الفيروس على ما بقي من العولمة ويعيد الدول إلى الانغلاق التجاري والاقتصادي ؟ في هذا الشأن، يرى الخبير الاقتصادي الأستاذ في جامعة "لندن سكول أوف إيكونوميكس"، فيليب ليغرين، أن "أزمة كورونا ستحد من العولمة، وستضعف المنطق الذي يستند إليه دعاة الانفتاح الاقتصادي وإزالة الحدود التجارية بين الدول والانسحاب الحر للسلع والخدمات الذي كان قائما بينها ."

إن جائحة كورونا هي أول أزمة منذ ثلاثينيات القرن الماضي تحتاج الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء . وقد تخلف فترات ركود عميقة وطويلة . كما هو الحال في ثلاثينيات القرن الماضي، من المرجح أن ترتفع حالات التخلف عن السداد . إن الدعوات لتقييد التجارة وتدفقات رأس المال تجد تربة خصبة في الأوقات العصيبة .

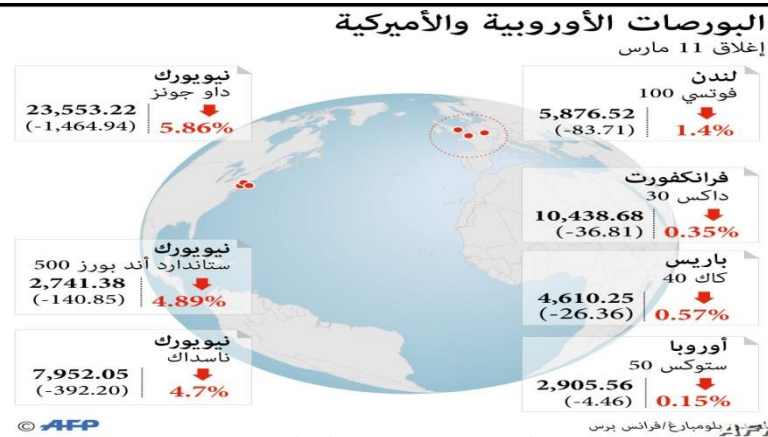
من المحتمل أن تستمر الشكوك حول سلاسل التوريد العالمية، وسلامة السفر الدولي؛ وعلى الصعيد الوطني سنرى دعوات بشأن الاكتفاء الذاتي في الضروريات والحد من المرونة. حتى بعد السيطرة على الوباء (الذي قد يكون بحد ذاته عملية طويلة)، قد لا تعيدنا البنية المالية لما بعد الفيروس التاجي جميعاً إلى عهد بريتون وودز قبل العوالة، ولكن من المحتمل أن يكون الضرر الذي سيلحق بالتجارة والتمويل الدوليين واسعاً ودائماً (كينيدي 2020).

وخلفت أزمة كورونا صدمات على العوالة و الاقتصاد العالمي على غرار باقي الازمات السابقة أزمة قبل الأزمة ذروة السوق أسفل الكساد الكبير أغسطس-1929 يونيو-1932 الاثنين الأسود أغسطس-1987 نوفمبر-1987 2000 الركود ديسمبر-1999 سبتمبر-2002 الركود الكبير أكتوبر-2007 فبراير-2009 كما هو مشار اليه في الشكل البياني الاتي :

جدول زمني لصدمات الازمات المالية السابقة على الاسواق المالية :



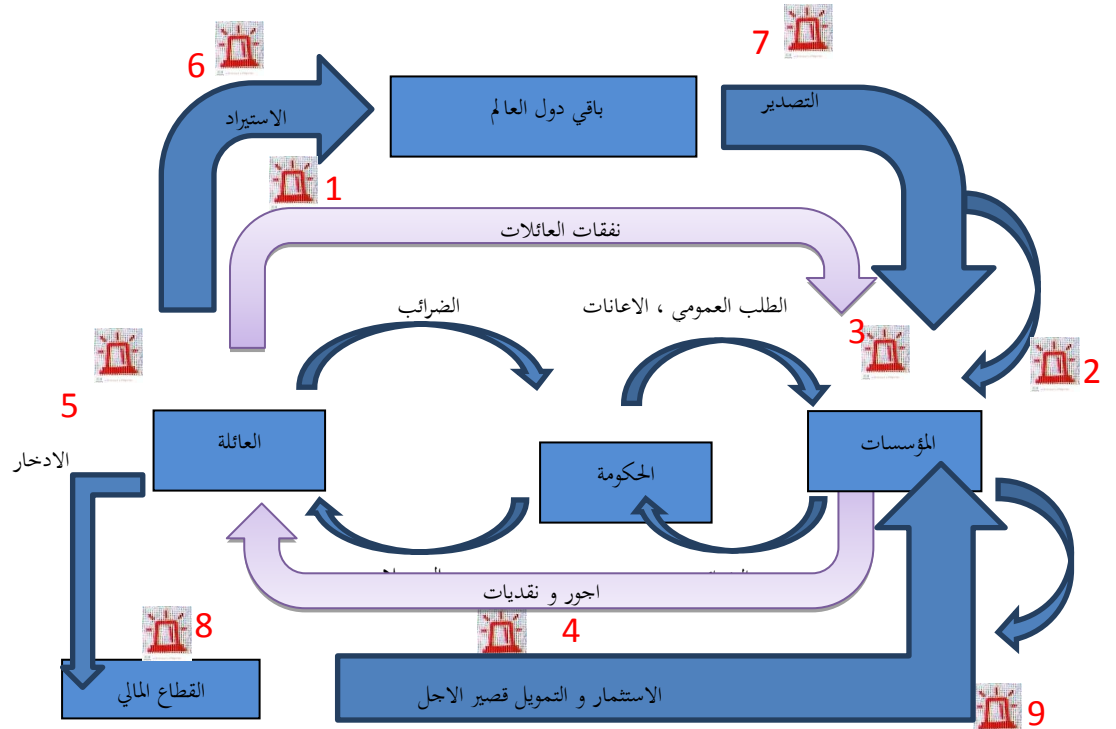
ان مجمل الصدمات الناجمة على أزمة الجائحة كانت نتيجة اغلاق البلدان لحدودها و انطوائها على نفسها مما اثر على المستوى الداخلي، و تأثرت بذلك المؤسسات الاقتصادية و العائلات و قل الادخار و شل الاستثمار بغلق المصانع مما ادى الى ايقاف عجلة الانتاج، و تأثرت بذلك الاسواق المالية اتسمت المرحلة بمحيط حاد لجل المؤشرات المالية في البورصات كما يوضحه الشكل الاتي :



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: منشورات AFP على الموقع: <https://www.alhurra.com/business/2020/03/15/>

تأثرت القطاعات الحيوية للبلدان بسبب قلة الامدادات العالمية لتموين المؤسسات مما ادى الى اغلاقها ، و تأثر بذلك القطاع المالي و شهد نقصا في السيولة ، و قلت التحويلات المالية و افرزت هاته التغيرات هلعاً مالياً في الاسواق المالية ، و انخفضت الضرائب كما يوضحه الشكل الاتي :

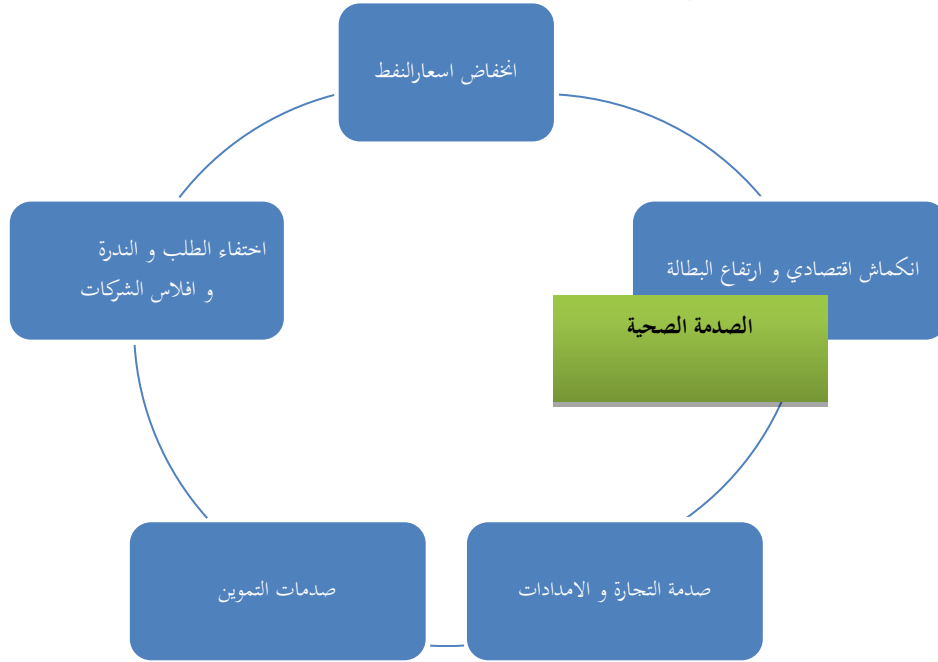
الشكل رقم (1/3) : تحليل اثر تداعيات صدمات وباء كورونا في وقوع الأزمة الاقتصادية



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على: منشورات Trendeo على الموقع: https://voxeu.org/article/how_should_we_think_about_contraining_covid_19_economic_crisis

- (1) محلات مغلقة ، تنقلات محدودة.
- (2) مشكل اليد العاملة (التمويل اللوجستي الخارجي) .
- (3) ضغوط و افلاس .
- (4) طرد و تسريح العمال، بطالة جزئية.
- (5) صعوبات مالية ، و افلاسات شخصية.
- (6) ازمة بسبب الطلب العالمي (المباشر، طول الانتظار).
- (7) ازمة بسبب الطلب العالمي (المباشر، طول الانتظار).
- (8) افلاس بنكي .
- (9) طواير ، انتظار و مشاكل نقص السيولة.

الشكل رقم (2/3): سلسلة صدمات جائحة الكورونا



المصدر : من اعداد الباحث

إرتفعت معدلات البطالة في حالة الانكماش الاقتصادي التي فرضته الازمة بسبب تسريح الشركات للعمال وعجز الاقتصاد عن خلق وظائف وفرص عمل جديدة.

3 - 1 الإنكماش الاقتصادي : هو تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المصحح من التضخم خلال فصلين متوالين (سنة أشهر) على الأقل.

وتعد هذه الحالة إحدى مراحل الدورة الاقتصادية التي تتعاقب مع مرحلة النمو، غير أن طول مدتها أصبح هماً مقلقاً لصناع القرار في الاقتصادات الرأسمالية.

أ - الآثار :

حينما يدخل بلد ما في مرحلة انكماش اقتصادي فإن ذلك يكون مصحوباً بآثار عدة تدل عليه، منها على سبيل المثال:

- انخفاض الطلب الإجمالي بسبب تراجع الاستهلاك والاستثمار.
- ارتفاع أعداد الشركات التي تكون في حالة إفلاس بسبب انخفاض الطلب الموجه إليها.
- ارتفاع معدلات البطالة بسبب تسريح الشركات للعمال وعجز الاقتصاد عن خلق وظائف وفرص عمل جديدة.
- انخفاض قيمة الأصول والأسهم والعقارات مثلاً بسبب انحسار نشاط المضاربة وتعرض الأسعار للتصحیح التقني.
- انخفاض الإيرادات الضريبية التي تحصلها الدولة بسبب تراجع الاستهلاك وأرباح الشركات.

ب - الأسباب :

يوجد العديد من الأسباب التي من الممكن أن تؤدي -منفردة أو متضافرة- إلى انكماش النشاط لاقتصادي وتراجع الإنتاج:

—الصدمات الخارجية التي يتلقاها الاقتصاد من خلال تراجع الطلب الخارجي على المنتجات المحلية، أو تقلص أعداد السياح الوافدين، أو انخفاض تحويلات العمال المقيمين بالخارج، أو ارتفاع أسعار السلع الأولية والطاقة المستوردة كالنفط. وتؤدي جميع هذه الصدمات إلى تراجع الطلب الإجمالي، وينخفض مستوى الإنتاج تبعاً لذلك.

—حدوث أزمات بسبب انفجار الفقاعات المالية التي تنشأ عن المضاربة بعد عودة أسعار الأصول (أوراق مالية أو عقارات) إلى مستوياتها الطبيعية. وتمثل أزمة الرهن العقاري التي اندلعت في الولايات المتحدة صيف 2007 نموذجاً يُستشهد به في هذا السياق.

—التكشف الحكومي في الإنفاق رغبة في خفض عجز الميزانية وتصحيح الاختلالات التي تكون المالية العمومية قد عرفت في مرحلة سابقة، الإنفاق التوسعي، وينجم عن هذا تراجع في الاستهلاك والاستثمار العمومي، ويؤدي بالتالي إلى انخفاض الطلب الإجمالي الذي يعقبه انخفاض في الإنتاج.

—اعتماد المصرف المركزي لسياسة نقدية تقييدية (انكماشية) رغبة في التحكم في الأسعار ومواجهة التضخم، مما ينعكس سلباً على الائتمان بسبب ارتفاع سعر الفائدة وتناقص السيولة (الكتلة النقدية المتداولة).

ج — الانكماش والكساد:

عندما يتعرض اقتصاد ما لانكماش بمعدلات قياسية فإن ذلك يدعى كساداً أو انحباساً اقتصادياً (Economic Depression)، مثل الكساد الكبير أو العظيم الذي عرفته الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن الماضي والذي نتج عن أزمة عام 1929، وتقلص حينها الاقتصاد الأمريكي بحوالي 30% على مدى أربع سنوات (الكثروني، 2016).

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف رسمي معتمد لمصطلح الكساد فإن أغلبية من المحللين الاقتصاديين يتحدثون عن الكساد حينما ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل يفوق 10%.

وقد عرف العالم حالات قليلة من الكساد الاقتصادي منذ ستينيات القرن الماضي، منها الكساد الذي وقع بفنلندا في التسعينيات من القرن الماضي، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً بنحو 14%.

وترجع أسباب هذا الكساد إلى انحباس الاتحاد السوفياتي الذي كان يعد شريكاً تجارياً مهماً لفنلندا وسوقاً أساسية لصناعات الشركات الفنلندية.

— الاقتصاد البريطاني

كشفت دراسة استقصائية أجرتها شركة ماركيت للبيانات المالية أن الاقتصاد البريطاني يشهد حالياً انكماشاً بوتيرة هي الأسرع منذ عام 2009، وتأتي هذه الدراسة في غضون تصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي في يونيو/حزيران 2016.

وصرحت الشركة بأن مؤشرها الشهري لمديري المشتريات في يوليو/تموز أظهر تراجعاً حاداً لنشاط الشركات مقارنة بمستواه في يونيو/حزيران، وتشير الدراسة إلى انكماش الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.4% في فترة ثلاثة أشهر حتى سبتمبر/أيلول الجاري، وهو معدل لم تشهده البلاد منذ مطلع 2009.

3 — 2 الانهيار المالي و الهلع في الاسواق المالية :

ذكر أستاذ التاريخ ومدير المعهد الأوروبي في جامعة كولومبيا الأمريكية آدم تومز بما حدث في 2008 حين أدى غياب اليقين المالي بسبب انتكاسة القطاع العقاري إلى نوبة قلبية اقتصادية، لافتاً إلى أن تلك الصدمة المالية الهائلة المتراكمة بسبب الخسائر التي لحقت بالأسر بعد ركود قطاع العقارات، هي التي تسببت في انكماش النشاط الاقتصادي.

ثمّة حاجة الآن إلى شبكة أمان محلية شاملة لتفادي الإفلاسات والأضرار المالية الطويلة المدى، أكثر من الحاجة إلى التحفيزات

وكتب توز، وهو مؤلف كتاب "انحيار: كيف غيرت عقود من الأزمات المالية العالم"، أن أسوأ الفترات كانت في شتاء 2008 و2009، بعد تسجيل خسارة 750 ألف وظيفة شهرياً، أي ما مجموعه 8.7 ملايين وظيفة أثناء الركود (زكي، 2000). وأضاف في مجلة "فورين بوليسي" أن الأزمة أطلقت أكبر انكماش في التجارة الدولية على الإطلاق. لكن وبفضل التدخل الشامل للسلطات المالية والنقدية لم تتحول الأزمة إلى ركود عميق وطويل الأمد. وبعد انكماش بـ 4.2% في الناتج المحلي الإجمالي، بدأ التعافي في القسم الثاني من 2009. ووصلت البطالة إلى ذروتها في أكتوبر (تشرين الأول) بـ 10.1% ويشرح توز أن الانكماش مختلف عن الهلع. والهلع المالي هو ما بدأ المراقبون يلمسونه منذ 8 مارس (أذار) الجاري. ويواصل هذا الهلع تهديد الأسواق.

وكان الدافع الفوري لذلك، انحيار محادثات النفط، وحرب الأسعار النفطية، وزيادة سوء الأوضاع في إيطاليا بسبب الفيروس، وصدم ذلك الأسواق وأدى إلى انخفاض الإقراض، والهروب إلى الملاذات الآمنة وإلى طلب هائل على السيولة وبدأ الأمر يتطور من مجرد صدمة خارجية بيولوجية، إلى احتمال معاناة الاقتصاد من انحيار داخلي في الثقة والائتمان. إن انحياراً ائتمانياً مفاجئاً سيكشف الذين يحملون ديوناً كثيرة ونماذج عمل ضعيفة، وخاضوا مخاطر مرتفعة، لنتنقل بعدها المحنة إلى البقية، بإغلاق الأعمال، وخسارة الوظائف، وبيع الأصول بأسعار بخسة، لتصبح الأمور أسوأ إذا مول الضحايا نشاطاتهم بالاقتراض، فتؤدي خسائهم إلى ضرب ميزانيات الدائنين.

في 2008، كانت البنوك مركز العاصفة. لكن مع تعزيز ميزانياتها، لا يُرجح أن تواجه البنوك الأمريكية صعوبات هذه المرة. غير أن البنوك الأوروبية لم تعاف حقاً من صدمة 2008، ومن أزمة اليورو.

رابعا — الاجراءات المتخذة لمواجهة تداعيات الجائحة (حزم / خطط الإنقاذ) :

بعد تهاوي البورصات العالمية، متأثرة بعمليات بيع واسعة من جانب المستثمرين، في الوقت الذي تتصاعد فيه المخاوف من تداعيات انتشار فيروس كورونا الجديد وتهاوي قطاعات اقتصادية حيوية، فيما أعلنت العديد من الدول عن حزم مالية لدعم الأنشطة الاقتصادية المتضررة من الفيروس واسع الانتشار.

اختلفت الاجراءات المتخذة لمواجهة اثار الجائحة من بلد لآخر و برز بشكل واضح الدور المحوري للبنوك المركزية في الحد من اثار الازمات المالية، و تلعب البنوك المركزية دورا رياديا في التصدي للأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي.

وتتخذ البنوك المركزية سياساتها وفقا للتفويض الممنوح لها من قبل السلطات بهدف المحافظة على استقرار الأسعار وتوازن سوق العمل. وتستخدم المصارف المركزية للعب هذا الدور الكلاسيكي ولتحقيق الأهداف المرسومة، أدوات السياسة النقدية التي تتناسب مع تركيبة الاقتصاد.

وظلّ سعر الفائدة أحد أهم أدوات السياسة النقدية الذي يلجأ إليه صناع السياسة النقدية لكبح جماح التضخم، حيث يجري رفع سعر الفائدة لتحفيز الاقتصاد لينمو ويخلق وظائف.

وتقوم البنوك المركزية بهذا الدور في الحالات الطبيعية، وعند الأزمات تتحرك البنوك المركزية لتلعب أدوارا تتجاوز بها هذا الدور، وتستخدم أدوات غير تقليدية للتصدي للأزمات وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي والوظائف واستقرار الأسعار (كوسيتال، جوان 2001).

واستخدمت البنوك المركزية هذه الأدوات غير التقليدية في مواجهة الأزمة المالية العالمية في 2008.

ومن أشهر هذه الأدوات برنامج التيسير النقدي وشراء السندات، وأيضا إعلان البنوك المركزية عن الاتجاهات المستقبلية للسياسة النقدية ومؤشراتها والفائدة السلبية، وكذلك برامج للإقراض وتوفير السيولة.

ولجأت البنوك المركزية إلى هذه الأدوات بعد الأزمة المالية العالمية واستطاعت أن تعيد التوازن للاقتصاد العالمي والأسواق المالية (Aaronson, 2004). واشتركت البنوك المركزية في بعض الأدوات مثلا الفيدرالي الأمريكي والمركزي الياباني والمركزي الأوروبي وبنك إنجلترا المركزي، حيث اعتمدت هذه البنوك بالإضافة لخفض سعر الفائدة برنامج التيسير النقدي، مع تطوير التواصل مع الأسواق بالإعلان عن اتجاهات السياسة النقدية، بينما قام البنك المركزي الأوروبي بتنفيذ برنامج الإقراض منخفض التكلفة وطويل الأجل، هذا إلى جانب اعتماد سياسة الفائدة السلبية.

ومن المؤكد أن البنوك المركزية ستعيد هذه التجربة في استخدام باقة متنوعة من الأدوات غير التقليدية، لمواجهة تداعيات تفشي "كوفيد 19"، فخلال شهر مارس الماضي، قام 17 بنك مركزي حول العالم بتخفيض سعر الفائدة لمواجهة التداعيات الاقتصادية لانتشار كورونا، وآخرها المركزي الكندي الذي خفض سعر الفائدة 50 نقطة أساس (الاموي، 2020).

4 - 1 الفيدرالي الأمريكي وأدوات متعددة لمواجهة كورونا

منذ بداية العام وانتشار كورونا في ووهان الصينية تحسبت البنوك المركزية تحول المرض إلى وباء، وبدأت في تغيير اتجاهات السياسة النقدية.

السوق كان يخطط رفع سعر الفائدة مرتين هذا العام من قبل الفيدرالي قبل احتساب مخاطر انتشار كوفيد 19 المستجد، إلا أن الفيدرالي الأمريكي قام بأول خفض طارئ لسعر الفائدة خارج أجنحة البنك المعلنة وهو التحرك الأول منذ 2009 ، مرتين خلال شهر مارس 2020 وخفض سعر الفائدة إلى الصفر 0.25 في المائة ثم أطلق برنامجا للتيسير النقدي حجمه 700 مليار دولار بشراء سندات وأوراق مالية مدعومة برهون، كما قام الفيدرالي بتخفيض الفائدة على اتفاقيات تبادل خطوط الائتمان بين البنوك المركزية.

4 - 2 المركزي الأوروبي يفعل برنامج التيسير النقدي

وأعلن البنك المركزي الأوروبي في منتصف مارس عن برنامج للتيسير النقدي حجمه 750 مليار يورو (811 مليار دولار) لشراء السندات السيادية وسندات شركات القطاع الخاص.

ومع مواجهة منطقة اليورو لمخاطر كبيرة جراء الانتشار الواسع لكوفيد 19 في الدول الأوروبية التي تحولت لمنطقة وباء (إيطاليا وإسبانيا وغيرها) ، ستعيد السلطات الأوروبية استخدام الأدوات التي واجهت بها أوروبا أزمة الديون السيادية في 2012 من بينها آلية الاستقرار المالي وصندوق الإنقاذ.

ومن المتوقع أيضا أن تتفق السلطات الأوروبية على برنامج لإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة حجمه 200 مليار يورو 2016 مليار دولار.

4 - 3 بنك الشعب الصيني يحفز ويخفض مطلوبات الاحتياطي

لم يختلف الوضع كثيرا في الصين حيث أقدم بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) في 13 مارس 2020 على الإعلان عن برنامج تحفيزي حجمه 553 مليار يوان (79 مليار دولار)، بالإضافة إلى تخفيض الاحتياطي بـ 1 في المائة، وهو ما يسهم بتوفير ما يعادل 55 مليار يوان من السيولة في النظام المصرفي الصيني.

وضَّح البنك المركزي خلال أول ثلاثة أشهر هذا العام سيولة بمقدار 1.2 تريليون يوان (178 مليار دولار)، وقدم تسهيلات ائتمانية للشركات المتضررة من كورونا تقدر بـ 300 مليار يوان (42 مليار دولار)، وواصل البنك تخفيض الاقتصاد في الـ 3 من أبريل عندما أعلن تخفيض الفائدة على الاحتياطات الزائدة إلى 0.35 في المائة، وذلك ليساعد البنوك في التوسع في الإقراض.

وإلى جانب الصين، تحركت الحكومات كذلك بخطط مالية تحفيزية للسيطرة على تداعيات انتشار جائحة كورونا، فمثلا وقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب على خطة تحفيز مالي ضخمة تبلغ 2 تريليون دولار. وأقرت الحكومة الصينية خطة تحفيز مالي حجمها 394 مليار دولار، ووافقت الحكومة الألمانية بدورها على خطة تحفيز مالي حجمها 750 مليار يورو (810 مليار دولار)، واعتمدت الحكومة الإيطالية خطة تحفيز مالي قيمتها 25 مليار يورو (27 مليار دولار)، وأعلنت السلطات الفرنسية عن نيتها تخصيص 45 مليار يورو لمواجهة تداعيات كورونا. هذا التكامل بين الخطط التحفيزية (النقدية والمالية) هو ما ستواجه به الحكومات التداعيات الاقتصادية لانتشار كورونا الذي يتوقع أن يكون تأثيره عميقا على الاقتصاد العالمي.

4 - 4 قروض كورونا لصندوق النقد الدولي :

تلقى الصندوق العديد من طلبات التمويل، وصلت إلى 20 طلب من مختلف الدول و للصندوق مجموعة من الآليات المتاحة لديه. كخط أول للدفع، يستطيع الصندوق استخدام أدوات المنة المخصصة لمواجهة الطوارئ، فليده " أداة التمويل السريع" (RFI) و التسهيل الائتماني السريع (RCF) لمساعدة البلدان التي تعاني من عسر مالي لميزان المدفوعات. التمويل الطارئ من خلال " التسهيل الائتماني السريع " و "أداة التمويل السريع" الذي يعتبر مساعدات مالية في صورة قروض مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أو مراجعات. وافق صندوق النقد الدولي على اتفاق قرض مدته 18 شهرا بقيمة 5 مليارات لأوكرانيا لمساعدتها في تحقيق استقرار اقتصادها و ذلك على دفعات (العين الاخبارية ، 2020).

كما ان بعض الدول على غرار الجزائر لجأت الى وضع موازنة عامة تكميلية ثانية، خصصت للتعديلات المالية المطلوبة، وكرد فعل على تداعيات تفشي فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط، كما اعتمدت بعض الدول على سياسة التقشف.

خامسا – مستقبل العولمة /عولمة جديدة ؟

منذ 2008، غيّرت العولمة ملامحها، فقد تمكنت الدول الصاعدة التي لطالما دفعت نمو الاقتصاد من البروز، كما تلاحظ الخبرة الاقتصادية في "كابيتال إيكونوميكس" فيكي ريدوورد. وتقول: "صارت الثروة الفردية في الصين أهم عشر مرات وارتفعت التكاليف عما كانت عليه قبل عشرين عاما." في مواجهة الحرب التجارية، أو لأسباب أمنية، مالية أو حتى بيئية، بدأت الشركات التي نقلت نشاطها في التفكير بوضع سلاسل إنتاج أقصر وأكثر بساطة.

ويرى الخبير الاقتصادي السابق في صندوق النقد الدولي أوليفيه بلونشار، في حوار مع جريدة "لكسبراس"، أن "أزمة فيروس كورونا هذه ليست إلا عنصراً إضافياً لتفسير انعطاف العولمة التي قد نشهدها."

ملامح النظام العالمي بعد انحسار الجائحة ؟

خلال منتصف العام الجاري تسبب التفشي المتسارع لفيروس كورونا في أصقاع الكرة الأرضية بتعطيل الحياة في مدن عديدة وإغلاق الأسواق وتعطيل حركة السفر والإضرار باقتصاد العالم كما أبرز كفاءة حكومات وكشف فشل أخرى. مجلة فورين بوليسي ترى أن جائحة كورونا، شأنها شأن أحداث مفصلية في التاريخ كسقوط جدار برلين أو انهيار بنك ليمان براذرز، حدث عالمي مدمر يصعب تخيل عواقبه على المدى البعيد .

وسعيها منها للكشف عن ملامح النظام العالمي بعد انحسار جائحة كورونا، نشرت الصحيفة توقعات 12 عالما ومفكرا بارزا من مختلف أنحاء العالم، إليكم أبرز خمسة منها (الجزيرة الاخبارية ، 2020):

5 - 1 أقل انفتاحا وأقل حرية

يرى العالم ستيغن والت أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد الأميركية، أن جائحة كورونا ستسهم في تقوية الدولة وتعزيز الوطنية، وأن الحكومات في مختلف أنحاء العالم ستتبنى إجراءات طارئة لإدارة الأزمة المتمثلة في تفشي الوباء، لكن العديد من تلك الحكومات لن ترغب في التخلي عن السلطات الجديدة عندما تنتهي الأزمة.

كما توقع أن يسرع انتشار الوباء وتيرة تحول السلطة والنفوذ من الغرب إلى الشرق، ويدلل على ذلك باستجابة دول شرقية لمواجهة المرض مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة بشكل أفضل من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، كما أن تعاطي الصين مع الوباء كان جيدا بالرغم من تعثرها في البداية عند اكتشاف الفيروس. وقال إن الاستجابة البطيئة والمتخبطة في أوروبا وأميركا من الأشياء التي شوهدت الهالة التي طالما أحاطت بالتعامل الغربي.

ووفقا لوالث فإن الوباء الحالي لن يسهم في تغيير السياسة العالمية السائدة التي يطبعها الصراع، ودلل على ذلك بأن الأوبئة التي مرت على البشرية من قبل لم تضع حدا للتنافس بين القوى العظمى ولم تكن نقطة بداية لحقبة جديدة من التعاون العالمي. وخلص إلى أن المعركة ضد الوباء الحالي سينقشع غبارها عن عالم أقل انفتاحا وأقل ازدهارا وحرية نظرا لتضايف عوامل عدة، من ضمنها الفيروس القاتل والتخطيط غير المناسب والقيادات التي تفتقر للكفاءة مما يضع البشرية على مسار مثير للقلق.

5 - 2 نهاية العولمة

نظرا للآثار السلبية للعولمة الاقتصادية ظهر مفكرين وكتاب ينادون بالتخلي عن الحرية المطلقة و العودة للحماية (Pierre-Etienne Vandamme، 2012/2011)، أما روبن نيبليت، الرئيس والمدير التنفيذي لـ"تشانام هاوس" المعروف بالمعهد الملكي للشؤون الدولية ومقره بريطانيا، فيرى أن جائحة فيروس كورونا قد تكون القشة التي قصمت ظهر بعير العولمة الاقتصادية. ويرجع نيبليت ذلك إلى عوالم قبل ظهور الوباء، من ضمنها القلق الأمريكي من تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية للصين والذي أدى إلى إجماع سياسي على فصل الصين عن التكنولوجيا العالية التي تمتلكها الولايات المتحدة ومحاولة حمل حلفاء أميركا على أن يحذروا حذوها.

كما أن الضغط الشعبي والسياسي المتزايد لخفض انبعاثات الكربون حماية للبيئة، أثار تساؤلات حول اعتماد العديد من الشركات على سلاسل التوريد من مسافات بعيدة.

ووفقا لنيبليت فقد أجبر تفشي "كوفيد-19" الحكومات والشركات والمجتمعات أيضا على تعزيز قدرتها على التعامل مع فترات طويلة من العزلة الاقتصادية الذاتية، ومن المستبعد في ظل كل ما سبق أن يعود العالم إلى فكرة العولمة ذات المنفعة المتبادلة التي طبعت أوائل القرن الحادي والعشرين.

5 - 3 عولمة محورها الصين

رأي آخر مختلف عن سابقه حول تداعيات وباء كورونا على الاقتصاد العالمي، حيث يرى كيشور محبوباني، الباحث في معهد آسيا للبحوث بجامعة سنغافورة الوطنية ومؤلف كتاب "هل فازت الصين؟" حول تحدي الصين للهيمنة الأميركية، أن الجائحة لن تؤثر كثيرا على الاتجاهات الاقتصادية العالمية، ولكنها ستسهم في تسريع تغيير كان قد بدأ بالفعل، هو الانتقال من العولمة التي تتمحور حول الولايات المتحدة إلى عولمة تتمحور حول الصين.

وأشار محبوباني إلى أن هذا السيناريو بات مرجحا في ظل فقدان الشعب الأمريكي الثقة بالعولمة والتجارة الدولية، والذي بات أيضا يرى أن اتفاقيات التجارة الحرة أصبحت سامة سواء في ظل حكم الرئيس الأميركي دونالد ترامب أو غيره.

وفي المقابل، لم يفقد الصينيون ثقتهم بالعملة والتجارة الدولية نظرا لعدة أسباب بعضها يعود لأسباب تاريخية، حيث يدرك القادة الصينيون جيدا الآن أن قرن الذل الذي عاشته الصين من عام 1842 إلى عام 1949 كان نتيجة لنهاوتها والجهود غير المجدية التي بذلتها قادتها لقطعها عن العالم.

وقد أثمر انفتاح الصين على العالم خلال العقود القليلة الماضية انتعاشا اقتصاديا و ماليا و بناء منظومة مصرفية صلبة عززت ثقة الشعب الصيني بدولته، فبات الصينيون يؤمنون بقدرتهم على المنافسة في أي مكان من العالم ، وهذا راجع للمكانة الريادية للمصارف الصينية من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (1/3): ترتيب أهم عشر مصارف عالمية حسب أصولها

(الوحدة: ترليون دولار)

الترتيب	البنك	مجموع الاصول
01	بنك التجارة و الصناعة الصيني	3.62
02	بنك الإنشاءات الصيني	2.94
03	البنك الزراعي الصيني	2.82
04	بنك الصين	2.63
05	بنك HSBC البريطاني	2.57
06	بنك J.P. Morgan الأمريكي	2.45
07	بنك BNP Paribas	2.4
08	مجموعة ميتسوبيشي UFJ بنك ياباني	2.46
09	Bank of America	2.15
10	مجموعة كريدي أجريكول الفرنسية	1.91

المصدر : أكبر 10 بنوك في العالم قرابة نصفها بالصين .تعرف عليها، بحث متوفر على موقع العربية نت على الرابط: www.alarabiya.net/ar/aswaq/banks ، بتاريخ آخر تحديث: 2020/05/20 ، تاريخ التصفح : 2020/08/5.

ما نلاحظه من خلال الجدول هو تصدر و هيمنة المصارف الصينية على قائمة أكبر البنوك العالمية من حيث الأصول التي تديرها و هذا ما يفسر قوة الاقتصاد الصيني و منافسته لباقي الاقتصادات الكبرى ، حيث تستحوذ على المراتب الأربعة الأولى، و يأتي في المركز الخامس البنك البريطاني HSBC ، أما أهم بنك أمريكي فيحتل المركز السادس.

5 - 4 أميركا لم تنجح في اختبار القيادة

ترى نائبة المدير العام للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، كوري شاك، أن عالم ما بعد فيروس كورونا لن يشهد استمرار زعامة الولايات المتحدة للعالم.

وقالت شاك في توقعاتها التي نشرتها فورين بوليسي، إن العالم لن ينظر إلى الولايات المتحدة بعد الآن كقائد دولي نظرا لسلوك الإدارة الأميركية الذي يقوم على تغليب المصالح الذاتية الضيقة وافتقار تلك الإدارة الفادح للكفاءة.

وأشارت إلى أنه كان بالإمكان التخفيف من الآثار العالمية لهذا الوباء إلى حد كبير من خلال قيام المنظمات الدولية بتوفير مزيد من المعلومات في وقت مبكر، الأمر الذي سيمنح الحكومات الوقت الكافي لإعداد وتوجيه الموارد للأماكن التي تعد أكثر حاجة إليها، وكان بمقدور الولايات المتحدة الاضطلاع بهذا الدور وتنظيم تلك الجهود لتثبت أن اهتمامها لا ينصب فقط على الشأن الداخلي الأميركي.

وختمت شاك بأن واشنطن قد فشلت في اختبار القيادة وأن العالم قد بات أسوأ حالا نتيجة لذلك الفشل.

5 - 5 التاريخ يكتبه المنتصرون على كورونا

توقع جون آلن، مدير معهد بروكينغز، أن المنتصرين في المعركة ضد فيروس كورونا القاتل هم من سيتسنى لهم كتابة التاريخ كما هي الحال عبر تاريخ البشرية.

وقال إن كافة الدول باتت تعاني من الإجهاد المجتمعي الناجم عن انتشار الفيروس بطرق جديدة وقوية، وإن الدول التي تنجو بفضل نظمها السياسية والاقتصادية والصحية الفريدة، ستفوز على الدول التي خرجت بنتائج مختلفة ومدمرة في معركتها ضد الفيروس القاتل. وأشار آلن إلى أن النظرة لما ستسفر عنه المعركة ضد كورونا ستراوح بين من يرى فيها انتصارا حاسما للديمقراطية والتعددية والرعاية الصحية الشاملة، فيما سيرى فيها البعض دليلا على الفوائد الجلية للحكم الاستبدادي الحاسم.

كما توقع آلن أن يتعرض النظام الدولي لضغوط كثيرة بسبب الفيروس الذي اجتاحت معظم دول العالم خلال الأسابيع الأخيرة وأدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي وزيادة التوتر بين البلدان، مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار وإلى نزاع واسع النطاق داخل بعض الدول وفيما بينها.

خاتمة :

تشير الكثير من التغيرات و التطورات و الانعكاسات الخاصة بالعملة ، ان لها تأثير واسع يحدوث الازمات المالية ، غير ان جائحة الكورونا التي امت بالقطاع الصحي و انتقلت الى القطاع الاقتصادي و المالي و اشعلت فتيل الازمة المالية بفعل العدوى و الترابطات الكبيرة بين مختلف الاسواق المالية التي تأثر ادائها و شهدت اختيارات متتالية لمختلف المؤشرات المالية ، و تشير الدراسة الى دور البنوك المركزية في إعادة انعاش الاقتصادات و الاسواق المالية ، ضف الى ذلك دور صندوق النقد الدولي من خلال القروض الممنوحة لمواجهة الفيروس وقد تناولت الدراسة التحديات التي تواجه مختلف بلدان العالم في إيجاد مجموعة من الاجراءات (حطط الانقاذ) للتغلب من اثار الصدمة المالية في ظل العملة المالية و الاقتصادية التي ما فتأت تتعرض لهزات و تشهد تحولات سريعة أثرت على الروابط التي شيدتها العملة خلال عقود من الزمن.

قائمة المراجع :

الكتب :

1. Aaronson, S. A. (2004). *Taking Trade to the Streets: The Lost History of Public Efforts to Shape Globalization*. USA: University of Michigan Press, .
2. aglietta, M. (2005). *Macroeconomie financière 2 _ crises financières et régulation monétaire*. paris: p 36_37.
3. Jacques Sapir. (2011). *La démondialisation* . Paris: Editions Du Seuil.
4. Pavoine, J. (1994). *"les trois crises du XXe siècle"* ., p109. Paris: EDE ppipes.

5. pierre-Etienne Vandamme. (2011/2012). *La démondialisation Un défi à la justice globale*, . France: Université De Louvain Chaire Hoover D'éthique économique et sociale, 2011/2012 ,P21.
6. الحضيري م. ا. (1990). *إدارة الالتزامات ، منهج اقتصادي اداري متكامل لحل الالتزامات*. القاهرة: ص. 53.
7. محفوظ ج. (2002). *العولمة المالية و انعكاساتها على الدول النامية*. باتنة: مجلة العلوم الاجتماعية و الاقتصادية جامعة باتنة .

مجلات علمية :

1. زكي ر. " (2000). *المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية* . "الجزائر: العدد 2، ص. 60.
2. ساكس، ج. (سبتمبر 2017). *نهاية العولمة ؟ ربما ، وربما لا*. مجلة التمويل و التنمية :العدد 04 ، ص 09.

مواقع انترنت :

1. العين الاخبارية . (2020, 06 10). موقع العين الالكتروني الاخباري . Consulté le 06 15, 2020, sur <https://al-ain.com/article/corona-bill-imf-ukraine-5-billion-dollars>.
2. منظمة الصحة العالمية . (2020, 08 24). Consulté le 08 25, 2020, sur <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019>.
3. وزارة الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات . (2020, 06 25). Consulté le 06 25, 2020, sur <http://cofid19.sante.gov.dz/carte>.
4. 7/2020، ر. (2020, 07 01). *وزارة العدل* . Consulté le 08 24, 2020, sur <https://www.mjustice.dz/ar/>.
5. Le dico du commerce international. (2020, 08 15). *DICO*. Consulté le 06 16, 2020, sur <https://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/demondialisation.html>.
6. الاموي ع. ا. (2020, 04). *العربية* . Consulté le 07 16, 2020, sur <https://www.skynewsarabia.com/blog/1334806>.
7. الجزيرة الاخبارية . (2020, 03 21). *الجزيرة* . Consulté le 06 16, 2020, sur <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/3/21>.
8. الكتروني ا. م. (2016, 09 08). *النكماش الاقتصادي الجزيرة*. قطر، قطر.
9. كوسيتال ز. ج. (جوان 2001). *لاستثمار الأجنبي المباشر وإيرادات الضرائب، التوافق أمام التنافس الضريبي* . "صندوق النقد الدولي ص. 10 - 13.
10. كينيدي ك. م. (2020). *هذه المرة مختلفة مع كينيث روجوف ثمانية قرون من الحماية المالية*. الخرطوم .
11. مهدي م. (2020, 03 15). *العربي الجديد* . Consulté le 06 16, 2020, sur <https://www.alaraby.co.uk/>.